حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٦) ٢٠١٤/٠٦/٢٩ م | www.al-badeel.org | Issue (146) 29/06/2014

تراجع الدول أمام نفوذ التنظيمات في العراق والمشرق

حسام ميرو

هل استيقظنا فجأة لنجد أنفسنا أمام واقع جديد ينفرط فيه عقد الدولة بينما تستحوذ التنظيمات على النفوذ؟ وأكثر من ذلك، إن التنظيمات القائمة تعيد رسم الخرائط، وتصبح محط أنظار التحليلات والتكهنات في رسم خارطة المستقبل الذي يبدو مجهولاً إلى أجلٍ مجهول هو الآخر.

بعد مضي إحدى عشر عاماً من الاحتلال الأمريكي للعراق يبدو من المستحيل، بل من الغباء، الحديث عن دول في العراق والمشرق العربي، ما عدا الأردن، وثمة تحليلات كثيرة تخشى أن تصيب هذه الموجة العاتية من الفوضى المملكة الهاشمية، فقد أثبت التاريخ القريب أن سقوط الدول ليس مهمة مستحيلة أمام جملة العوامل الجديدة الناشئة في المنطقة، وأن ما نعتقده استقراراً سرعان ما يمكن أن يتحول إلى نقيضه.

في لبنان اليوم لا يمكن الحديث عن دولة مركزية، هناك مؤسسات لتسيير الأعمال، وجيش لا يمتلك القدرة على بسط سيادته على كامل الأرض اللبنانية، وقوى سياسية تحتكر تمثيل الطوائف، وغير قادرة على التوافق فيما بينها إلا إذا اتفق الخارج من دول إقليمية ودولية، وهو ما لن يحدث راهناً، فالصراع الإقليمي على أشده، وهناك من يرى أن تدخل حزب الله في سوريا هو استنزاف للحزب كمقدمة لإضعافه، ومن ثم تصفيته، لكن، وفي أثناء كل ذلك، لا أحد يعرف تماماً ماذا سيحدث في لبنان، وكيف ستنمو أزماته، وهل سنجد تنظيم أو تنظيمات جهادية تتصدر المشهد اللبناني؟.

في العراق، يبدو أن ما عوّلت عليه إيران والمالكي قد بات من الماضي، إذ لا يمكن لدولة مركزية تقصي الآخرين أن تقود المجتمع والسياسة من خلال أجندة مرتبطة بنفوذ إيراني، وهو نفوذ يلقى مزيداً من الاستنفار من دول الخليج العربي، ومن المكونات السنية في المنطقة، وها نحن نجد الجيش العراقي، أي جيش الدولة، ينهزم أمام بضعة آلاف من المقاتلين، وهنا لا بد من التساؤل : هل يمكن لجيش يؤمن بدولته أن يرمي أسلحته في مواجهة مع تنظيم مسلح، ويترك مواقعه هارباً بدون مقاومة؟.

في سوريا، أصبحت الدولة كلمة لا معنى لها، والمسيطرون على الأرض هم التنظيمات المسلحة، حتى تلك التنظيمات الداعمة للأسد بات لها سيادتها المستقلة، ووفقاً للمثل الدارج، فإن الحابل في سوريا اختلط بالنابل، و"الدولة" التي تدعي الشرعية باتت بحاجة لعقد اتفاقات مع فصائل صغيرة ، كما في مخيم اليرموك، أو بيت سحم، في العاصمة دمشق.

نحن، في العراق والمشرق العربي، أمام خارطة جديدة، تموت فيها الدول المركزية، أو تتقلص سيطرتها إلى أبعد الحدود، وتنمو التنظيمات المسلحة ببعدها الطائفي، ويصبح لها تمويلها الخاص، (داعش تمتلك ما يقارب مليار ونصف المليار دولار بحسب معظم المصادر)، بالإضافة إلى ترسانة من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، وزعماء مناطق، ونمط إدارة، وتحالفات بينية أو عابرة للحدود مع تنظيمات أخرى، وتحالفات إقليمية، وشبكات من الداعمين.

كل هذا يشير إلى فشل فكرة "الدولة" في نمطها الذي ساد منذ ما بعد الاستقلال، وعدم قدرتها على الصمود، وعدم قدرتها على توليد حالة من الانتماء لها يكون مستقلاً عن الانتماء للسلطة، وهكذا، تولد، إذا ما جازت العبارة، دويلات جديدة، بعضها لا يتجاوز بضع كيلومترات مربعة أو أكثر بكثير ، وبعضها الآخر يمتد على مساحة دولتين كما في حال "داعش".

لن يكون التكهن بمستقبل هذه الدويلات أمراً يسيراً، إذ أننا أمام واقع وضع الحلول السياسية وراءه، وبات اللاعبون الصغار يمتلكون القدرة على إفشال، ورفض، الاتفاقات السياسية، وسيكون هناك الكثير من الحروب المقبلة بين التنظيمات، أو إعادة رسم التحالفات فيما بينها، وتوزيع المصالح.

إنها نهاية حقبة الدولة المركزية كما عرفناها خلال العقود الماضية، لكن من دون وضوح حول طبيعة الولادات الجديدة، وعلى الرغم من السيناريوهات التي تقول بالتقسيم أو الفيدراليات، إلا أن هذه السيناريوهات نفسها تحتاج إلى روافع عملية وسياسية، وهي روافع لا يمكن القول إنها متوفرة حتى اللحظة.

معاناة السوريين في تركيا بين وعود المنظمات الإغاثية و«دكاكين» الإعلام والسياسة

اسطنبول- ياسر بدوي:

عنوان كبير ومعقد، تتعدد معه زوايا النظر بقدر تعقيدات الأوضاع السورية ، ويخفي المعاناة الكبيرة لقطاعات واسعة من السوريين، لا يخفف من وطأة قسوتها إلا إنسانية الشعب التركي، والتسهيلات الممكنة التي قامت بها الحكومة التركية.

تتقدم سبل المعيشة سلم المعاناة التي يلاقيها المواطن السوري جراء غلاء الحياة فمثلاً يساوي سعر (ربطة الخبز) عشرة أضعاف سعرها في سوريا، أما أجرة البيت فهي ثقيلة على العائلات الميسورة فكيف إذاً بالعائلات المعدومة، إذ تعيش آلاف الأسر في بيوت لا تتوفر فيها أدنى شروط الحياة، والقسم (المقنع) يعيش حالة التشرد، كل يوم يبحث عن مأوى، ولقمة خبز تهبه إياها هذه المنظمة أو تلك المؤسسة، وبات انتظار ما يعرف ب "الداعم" الشغل الشاغل للناس، وأغلب هؤلاء الداعمين يهربون من كثرة المطالب، فأغلب المؤسسات ليس لها من اسمها نصيب، ويتهرب القائمون عليها من أي شفافية حول عملها، ويعتبرنها مكسباً وغنيمة ثورية، ففي بلدة مثل الريحانية التي استقبلت السوريين الأوائل الذي نزحوا إلى تركيا من العام 2011 ، يتواجد فيها اليوم قرابة مائة ألف سوري، عدا العابرين كل ساعة وكل دقيقة، لم تظهر مؤسسة أو منظمة إغاثة ، طبية ،علمية ،دينية، إلا وافتتحت مقراً لها. هنا الأبنية فخمة، والأسماء براقة، بعض أسماء المؤسسات مستعار من أقوال الرسول (ص) مثل جمعية "هاتين" وجمعية "الأثر"، وأخرى إنسانية، مثل "ساند" أو "التنمية" ، "السلام" ، "الوئام"، وغيرها، ومع ذلك لا يجد صاحب الحاجة إلا الوعود التي لا تسمن ولا تغني عن جوع، ،وسعيد الحظ هو من يحصل على صيد ثمين، وهو عبارة عن سلة غذائية، لا تساوي قيمتها أكثر من خمسين ليرة تركية، ما يعادل 20 دولاراً أمريكياً، وهذه المنحة موسمية ومحكومة بالصدفة والذل أحياناً.

يقول أبو إياد: "أنا مضطر أن أجلس عند البلدية لأعرف من سيوزع إعانة ،علنا نحصل على لقمة للبيت، ومن أجل أجار البيت أعمل طوال الشهر لأحصله" ويصمت ...

أبو إياد عنده ثلاثة شبان، اثنان في "المقاومة"، والثالث يعمل في مؤسسة شام شريف ، الولد الكبير بترت ساقه، بعد إصابته خلال معركة الساحل الأخيرة، وهو مرمي أمامه، لم تقصر الحكومة التركية من الناحية الطبية، لكن ماذا بعد ؟ .. وعند سؤاله لماذا لا يذهب إلى جمعية إغاثة يقول بحرقة "كلهم يكذبون ويسرقون قوتنا"، و يرمى الكرة في ملعب الصحافة..!

أبو أياد و أمثاله كثر، لا يعلمون هموم الصحافة و الإعلام، و هذه حكاية أخرى فيها من الآلام ما ينكأ الجروح الغائرة في النفس.

ماذا يفعل الصحفي المهني، أين التجارب الصحفية أمام التخريب الحاصل في هذا القطاع الهام، يؤكد الصحفي مصطفى السيد : "اعتذر لم استطع إقامة منبر إعلامي واحد ، صادق ،محايد ، نزيه ، لم نستطع بناء منبر ينقل الحق، فتاه الشعب في نفق أكاذيب الأمم ، أمة بلا صوت، تردد صوت قاتلها" .

عامل الطين و الدهان أصبحا في دكان الإعلام و أصبح تعلم مهنة الإعلام في خمسة أيام

الإعلام مجموعة دكاكين افتتحها من استطاع الوصول إلى أحد الداعمين من أفراد ومؤسسات، واعتبرها مكسباً أيضاً، فالداعم يتذرع أنه لا يعرف، والولاء قبل كل شيء و صاحب الدكان الإعلامي ها جسه استمرار الارتزاق، و يردد : من يرانا، من يسمعنا، من يقرأ لنا.

عشرات وكالات الأنباء و الإذاعات و الصحف الورقية و الالكترونية لا يحكمها عرف و لا ميثاق ، عامل الطين و الدهان أصبحا في دكان الإعلام، وقد أصبح تعلم مهنة الإعلام في "خمسة أيام" ، والمهم أن يعرف الوافد إلى الإعلام بعض التعابير ويردها فيصبح إعلامياً، وسيسترزق ،هذا من الناحية الموضوعية، أما ما هو مبرمج فعله يكون الأخطر في هذه الكارثة الإعلامية، إذا يريد داعمو الإعلام أن تبقى هذه الدكاكين جزراً لا تأثير لها و لا فعالية إلا تشويه الشخصيات السورية، والقضية السورية، بحيث يسهل من خلال استمرار هذه الحالة التلاعب بالأميين، أو استغلال الاندفاع لتشويه الثورة و إرادة الشعب، في تلازم مع تنامي ظواهر "القاعدة" و "الطائفية" و الانتقام و التخريب التي برمجها النظام منذ بداية الثورة، وكأن العقل المخطط واحد لكلا الطرفين.

كل هذا الواقع المؤسف يحضر ويستمر ، لكن الأمل يبقى متعلقاً بجيل من الشباب الصادق الذي قدم تضحيات كبيرة لنقل الصورة من الداخل، و جيل من الإعلاميين المهنيين ما يزال مهمشا خارج الصورة و العقل في قائمة الانتظار.

عجز الإعلام عن التصدي للتلاعب بأقوات الناس ، والتعبير عن حقوق الناس، فينتقل المواطن إلى معاناة أعمق مع السياسيين، حيث يعول على الوعي السياسي وأصحاب القرار لإصلاح التخريب قبل استفحاله وتجذره في الواقع ، فيجد المواطن نفسه أمام "عاهات" سياسية ، يكفي اختصار مرض هذا القطاع من خلال استعراض مئات التجمعات والكيانات التي تحكمها الموضة من أجل الصيد الأوفر، أكثر ما تحكم بالأهداف و المبادئ و القيم، فيصل المتابع إلى ضرورة التمسك بأقل السوء، أي "الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة" ، فتكون الفاجعة أكبر، يقول: أحد المرافقين لأحمد الجربا رئيس الائتلاف أن "الجربا" أهدى خلال اجتماعه مع العسكريين كل ضيف خمسة آلاف دولار من أجل الولاء، و يقول آخر :أنتظر منذ شهور لقاء السيد رئيس الائتلاف، ويلح في عدم ذكر اسمه، فنختصره ع – ش، والذي قال : "استطعنا تشكيل قوة عسكرية و ثورية تعدادها خمسة آلاف مقاتل، و هي متواجدة في الشمال، وأغلب مناطق سوريا ، نقاتل "داعش" في حلب، والنظام في كل مكان ،و نريد غطاءً و دعماً و تفاهماً مع الائتلاف كجهة سياسية معترف بها، و بعد ستة اشهر لم نوفق بلقاء رئيس الائتلاف ومن قابلناهم لم يبخلوا علينا بالشكوى من أوضاعهم ؟ ."

من المفترض أن تكون تركيا الحضن الذي فتح ذراعيه للسورين، و لم تعترض على أي نشاط سياسي و عسكري و مدني و إنساني ، فتحت آلاف المكاتب وعقدت مئات الاجتماعات، لكن الحصيلة "صفر نتائج" و ما دونه الصفر بدرجات من زاوية عيش المواطن وكرامته التي هرب و قُصف و قاتل لأجلها، ولا يبقى حلم – كما يقول الأديب صبحي دسوقي – أعذب من الحصول على خيمة في مخيمات اللجوء !.

الطريق إلى الفيدراليات

غازي دحمان

الاحتلال الأمريكي في العراق

تتضح، يوما بعد أخر، طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، اذ تكشف استجابة إدارة اوباما تجاه الحدث العراقي طريقة التفكير الأمريكية، بقدر ما توضح الآليات التي تعتمدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية، وبعكس ما يقال عن لا مبالاة إدارة اوباما تجاه مصالحها الأمنية والقومية في الشرق الأوسط، واتهامها بعدم امتلاك رؤية واضحة تسير على هديها، يتكشف وجود تخطيط بعيد المدى وإدارة واعية، وإن بتدخلية غير مباشرة، تستفيد من زخم الأحداث وتوظفه في سياق استراتيجيتها لبلورة منظومة إقليمية جديدة وبيئة مساعدة لتحقيق مصالحها الدولية.

تقوم تلك الاستراتيجية على مبدأ عزل التأثيرات الخارجية، ما أمكن، في عملية صنع القرار والتكتيكات التي تتبعها القيادة الأمريكية، بما يضمن عدم الوقوع تحت تأثير حاجة الأطراف الخارجية وأوضاعها الميدانية، وعدم التأثر بالتداعيات الآنية، والعمل على مواجهتها بإجراءات تضمن تحقيق حد أدنى من التوازن الذي يضمن إدامة الحالة الصراعية، واشتغال ديناميكيتها بالقدر الذي يبقيها في إطار الضبط، أو أقله ضمان عدم انفلاتها بدرجة كبيرة.

تطبيقا لهذا المنطق، جاءت استجابة إدارة أوباما للضغوط التي واجهتها من أجل التدخل في العراق إلى جانب حكومة المالكي، فهي من جهة رفضت التدخل الحاسم بكل أشكاله، ومن جهة أخرى لم تعدم التحرك على خط الأزمة إن على المستوى الدبلوماسي أو حتى على المستوى العسكري، لكن الملاحظ أن المساعدة الأمريكية لحكومة المالكي لا تتضمن إمكانية استعادة المناطق التي سيطر عليها خصومه، بقدر ما تتضمن الحفاظ على ما تبقى تحت سلطته. وهذه الاستراتيجية تدفع إلى التساؤل عن الأهداف البعيدة لواشنطن، ليس تجاه العراق وإنما تجاه المنطقة كلها، خاصة وأن إدارة اوباما تعاملت بذات الطريقة مع الحدث السوري، عندما رفضت الانخراط بشكل حاسم ضد نظام الأسد، والاكتفاء ببعض الإجراءات التي تضمن بقاء معارضة مسلحة، بالحد الأدنى، على قيد الحياة!.

ثمة خطان راحا ينكشفان بوضوح في ثنايا استراتيجية واشنطن في المنطقة:

الخط الأول: الاستنزاف، والمقصود به استنزاف القوى الإقليمية والدولية المنخرطة بتفاصيل الأزمة إلى أبعد حد، وهي الاستراتيجية البديلة عن استراتيجية الاحتواء التي كانت تعتبر أهم الإبداعات الأمريكية في إطار السياسة الدولية في القرن العشرين، والتي جرى تطبيقها في مناطق كثيرة من العالم، ودخل في سياقها الشرق الأوسط عبر تطبيقاتها في العراق وإيران في العقد الأخير من القرن الماضي، واستمرت مفاعيلها حتى بداية القرن الماضي، وقد قامت تلك السياسة على خليط من الإجراءات الاقتصادية والعسكرية، بقصد إنهاك الطرف الذي يجري احتواءه ودفعه إلى الاستسلام، غير أن هذا النمط انتهى إلى الفشل واضطرت إدارة بوش إلى شن حرب مكلفة لتفادي ذلك الفشل.

وبما أن ظروف الولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة العلاقات الدولية، تغيرت الى حد بعيد بما يجعل من عمليات الاحتواء بشكلها القديم مستحيلة التطبيق، فإن إدارة أوباما لجأت إلى طريقة جديدة في إضعاف خصومها الدوليين، وهي طريقة الاستنزاف، صحيح أنها لم تخترع بيئة وظروف تطبيق تلك هذه الطريقة، ولكنها بالتأكيد عملت على تطويرها بشكل دائم عبر تحريك عناصرها بطريقة تبقيها مشتعلة وفاعلة بنفس الآن، فلا هي تتدخل بالقدر الذي يحسم الوضع لصالح طرف ما ولا هي انكفأت نهائيا وتركت الأحداث تسير وفق طاقتها الذاتية.

البنتاغون كشف خريطة تحمل تعيينات دقيقة لخطوط الحدود بين الدول سميت حدود الدم!

الأهداف التي يجري التعيين عليها في سياسة الاستنزاف، هم الخصوم الذين تتطلب تعديل سياساتهم إجراءات عملانية مباشرة، لذا فإن عملية دوام حالة الاستنزاف تؤمن النتيجة المتوخاة، وهي ضعف تأثير وفعالية تلك الأطراف في المجالين الإقليمي والدولي، وقد بدا واضحا في تعامل إدارة اوباما مع الحالة العراقية عدم تصديها للنزوع الإيراني المتجه صوب تعميق الانخراط بدرجة اكبر في تفاصيل الحدث العراقي، حيث لم يصدر عن إدارة اوباما ما يوحي بأن ذلك الانخراط من شأنه التأثير على التوازنات الدقيقة في المنطقة، وبالتالي تعريض السلم والأمن فيها إلى مقامرة كبيرة غير معروفة النتائج، والقصد من ذلك إبقاء حالة الاستقطاب بما يستدعي مزيداً من الانهماك والاستنزاف.

الحط الثاني: وهو نتيجة حتمية لحالتي الصراع والاستنزاف، إعادة ترتيب النظام الإقليمي، ليس من ناحية إعادة صياغة تراتبية القوة في إطاره، على ما ذهبت الكثير من التحليلات، ولكن إعادة صياغة كياناته بطريقة جديدة، البعض وصفها بعملية تقسيم المقسم، أي إعادة تقسيم خريطة سايكس – بيكو من جديد، بحيث تجري إعادة بناء الكيانات على أسس طائفية وعرقية، وتصبح هناك دول للأكراد والسنة والشيعة، وكان بعض المنظرين الاستراتيجيين الأمريكيين قد بشروا بولادة هذا النمط من الدول في الشرق الأوسط ، باعتباره حلاً لأزمة المنطقة وصراعاتها، ولا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، حتى أن البنتاغون كان قد كشف خريطة تحمل تعيينات دقيقة لخطوط الحدود بين الدول، وقد سميت بحينها حدود الدم!، غير أن ثمة من يرى وجهة أخرى للاستراتيجية الأمريكية لا تقوم على ذلك الشكل التقسيمي، وإنما ترمي إلى إعادة ترتيب العلاقة بين المكونات المشكّلة للدول، عبر إعادة صياغة شكل الدولة، بحيث تتحول دول المنطقة جميعها إلى فيدراليات، بما فيها إيران نفسها التي تنطوي على فسيفساء قومية ومذهبية واسعة، على اعتبار أن هذا الشكل، في حال تحققه، يضمن قيام مشاركة حقيقة بين مختلف المكونات، ويكون في الوقت نفسه ضامناً لانخراط تلك الدول في أطر السياسة المعولمة نتيجة تخفيفه من حدة النزعات القومية والأيديولوجية بمستوى صناعة القرار.

إلى ذلك الحين، لا يبدو أن ثمة تعديلات ثورية قد تجريها واشنطن على استراتيجيتها تجاه المنطقة، طالما أن مؤشر خسائرها لا يميل إلى السلب، الأفضل أن تذهب التفاعلات في المنطقة إلى مدياتها القصوى، طالما ذلك له عوائد إيجابية تتمثل باستنزاف الخصوم، وتركهم يصرفون طاقتهم السلبية تجاهها في حروب لا رابح فيها..

الفائزون في العراق: 5 قوى مستفيدة من الفوضى

جان ماكينزي- ترجمة وإعداد «البديل»:

الأوضاع العراقية التي تعمها الفوضى شردت مئات الآلاف بسبب القتال، و "داعش" تنظيم إسلامي متطرف عازم على إنشاء نظام وحشي في جميع أنحاء الشمال، والجيش يبدو متردداً في الدفاع عن الحكومة التي همشت قطاعات واسعة من السكان.

العنف الطائفي هو إلى حد كبير بين الأغلبية الشيعة والأقلية من السنة، لكن الوضع أكثر تعقيداً من هذا الوصف للصراع. السنة يريدون، أكثر من أي شيء آخر، التخلص من النظام الشيعي. كما يتذكر الشيعة الأعوام التي عاشوها في ظل نظام صدام حسين "السني"، وهم يريدون الانتقام. ويقول بيتر غالبريث، الدبلوماسي الأمريكي السابق ومؤلف كتاب "نهاية العراق" إنه "ليس هناك أرضية مشتركة. كلا الجانبين يريد حكم كامل العراق، ويريد إبادة الآخر".

ولكن قدمت الفوضى، التي قد تستهلك البلد، فرصة بالنسبة للبعض، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" التي ما زالت تسعى للسيطرة على بغداد.

تنظيم "داعش": يحاول الاستفادة من مظالم السنة ضد الحكومة، هذه المجموعة من الإسلاميين الراديكاليين، وقد جمعت العديد من الجماعات شبه العسكرية، فرضت حالة من تفكك الدولة، وقد بات لديها ما يقارب المليارى دولار من عمليات نهب البنوك، ومختلف عمليات الابتزاز، والاستيلاء على حقول النفط.

تطمح هذه المجموعة إلى الحكم، وهناك تقارير تفيد بأنه في الموصل، التي تمكن منها التنظيم قبل نحو أسبوعين، يستخدم "داعش" القوة الناعمة، في محاولة لكسب ود السكان المحليين، لكن لن يمضي وقت طويل حتى يبدأ التنظيم بإظهار وحشيته بشكل أكثر حدة.

حزب البعث:

بعد إعدام صدام حسين شنقاً في ديسمبر/ كانون الأول عام 2006، شعرت مجموعة من ضباط البعث بالغضب من الطريقة التي أعدم بها رئيسهم، وشكلت مجموعة عسكرية من ألمع رجال الجيش، وهم من أتباع الطريقة النقشبندية، ويرأسها عزت إبراهيم الدوري. المجموعة هي واحدة من أقوى الجماعات المتمردة السنية التي تعمل الآن في البلاد. وقد ذكر العديد من وسائل الإعلام أن جيش رجال الطريقة النقشبندية لعب دوراً رئيسياً في سقوط الموصل، وفقا لما ذكرته، والدوري الذي يشاع أنه قد مات بسبب الفشل الكلوي، عاد من جديد ليكون في مركز الأحداث.

وجيش رجال الطريقة النقشبندية، مثل زعيمهم الدوري، هم مثل الحرباء، ولديهم إمكانية الاستفادة من مختلف الحالات، فهم يستفيدون من استيلاء الأكراد على كركوك، ومن بروز الميليشيات الشيعية، من أجل تقوية العصبية السنية من حولهم.

إيران وفيلق "الحرس الثوري":

وكانت إيران متورطة بشدة في العراق منذ عقود، وقامت بتقديم اللجوء لقادة الشيعة للهجوم على جيش صدام حسين، وتدريب وتمويل الميليشيات الشيعية، والآن تقوم من خلال إرسال قوات النخبة في الحرس الثوري إلى العراق بمساعدة حكومة المالكي الشيعية.

وسعت إيران منذ عام 1979 إلى الوقوف ضد تطور قوة صدام حسين، وحاولت استمالة بعض الدول العربية من أجل تصدير الثورة الإيرانية، ويقول علي خضيري المسؤول الاميركي الأطول خدمة في العراق، و الذي يكتب في مجلة السياسة الخارجية: "على الرغم من الرأي التقليدي الذي يقول بأن الحرس الثوري في العراق لأن إيران تسعى للدفاع عن نفسها ضد التهديد الوجودي من التطرف السني، لكن إيران لديها أيضا اعتقاد عميق أنها تقوم بواجبها الديني".

من وجهة نظر إيران، فإن زيادة الفوضى في العراق، وازدياد وحشية "داعش" يعطيها فرصة أكبر للتدخل في العر اق، وفي الواقع فإن إيران تقوم بدعم معظم الميليشيات وتدريبها ، ومعظم التقارير تشير بشكل مباشر إلى أن فيلق القدس هو من يشرف بشكل مباشر على هذا الأمر، وخاصة الجنرال قاسم سليماني، والذي تتبع له ميليشيات "عصائب أهل الحق".

الميليشيات الشيعية:

منذ اقتحام "داعش" للموصل، أصدر رجل الدين العراقي ، آية الله العظمى علي السيستاني، فتوى لمقاتلة "داعش"، وكانت الميليشيات الشيعية في الأمام والوسط في المعركة.

بعض هذه الميليشيات لديها تاريخ سطحي جداً مع الولايات المتحدة – مثل جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، والذي حارب ضد القوات الأمريكية بعد غزوها العراق.

عصائب أهل الحق التي انشقت عن جيش المهدي، هي الآن واحدة من أقوى الميليشيات الشيعية، وتحالفها وثيق مع قاسم سليماني قائد فيلق القدس في إيران.

الشيعة لهم مشاكلهم الخاصة مع المالكي الذي قام بإقصاء أطراف شيعية لمصلحة حزب الدعوة الذي ينتمي إليه، مما دفع مقتدى الصدر لتسميته ب "الطاغية".

الآن بعد أن خرج السيستاني ضد أسلوب المالكي في الحكم، ودعا إلى اتباع نهج أكثر شمولية، فإن بقية الجماعات الشيعية قد تطمح لدورٍ سياسي أكبر، نتيجة للأزمة الحالية.

الأكراد:

ربما يكون الأكراد هم الأكثر قدرة على الاستفادة من الأوضاع الراهنة، فقد استولوا على كركوك، و تبين أن قوات البيشمركة هي الأفضل تدريباً وأكثر استعدادا للقتال من الجيش العراقي.

عندما بدأ "داعش" الحرب الخاطفة للاعتداء على شمال العراق، كان البيشمركة أهم من وقف في وجه "داعش"، ومنعوه من الاستيلاء على كركوك الغنية بالنفط.

ويعتبر الأكراد كركوك بمثابة "الذهب السائل"، ولديهم حلماً قديماً بضمها، وأصبح الحلم الآن واقعاً، و أصبحت أربيل، واحدة من المدن الكردية الرئيسية، ملاذاً خلال المعارك الأخيرة، ورحبت باللاجئين ووفرت لهم الأمان.

الأكراد يشكلون 15–20 في المئة من سكان العراق، وهم في الغالب من السنة، ولكن قلة منهم تظهر قدراً من علامات الانحياز مع المسلحين السنة ضد الحكومة المركزية، مفضلين للدفاع عن الحكم الذاتي الذي حصلوا عليه في عام 1991.

سيكون لدى الأكراد وقتاً صعباً قبل الاستفادة المباشرة من الميزة الاقتصادية لنفط كركوك، لكن المقدمة الحقيقية لذلك هي القدرة على بسط سيطرتهم على كركوك.

حول الموقف من الثورة في التراث العربي الإسلامي

■ حكم عاقل

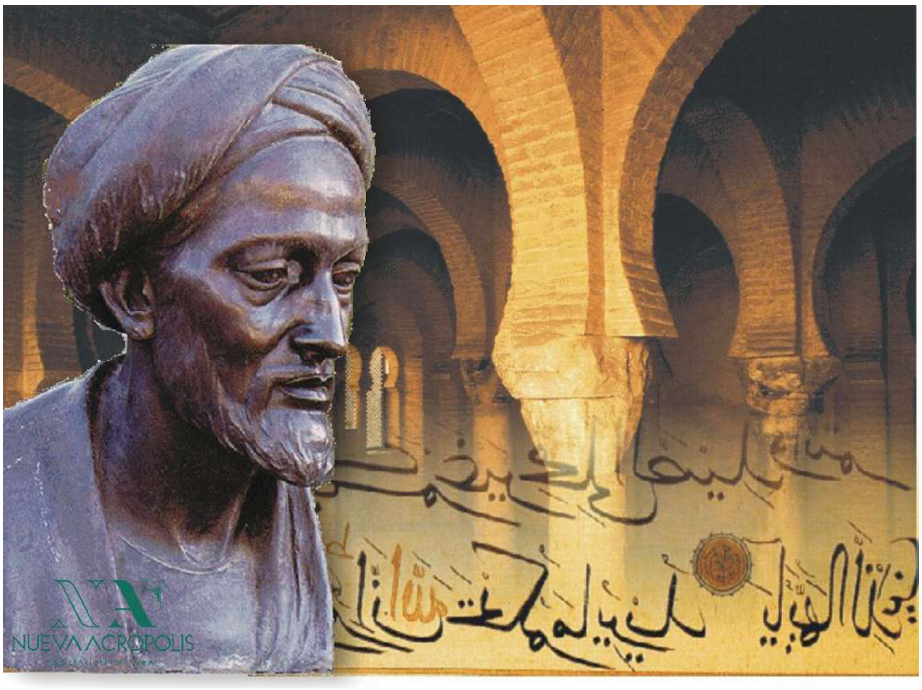

يمكن أن نعرّف الثورة بأنها: "أداة علمية تهدف إلى تغيير مجتمع ما تغيرا جذريا ينقله إلى مرحلة تاريخية أكثر تطورا يتيح لقوى التقدم الاجتماعي أن تمسك بزمام الأمور فتستكمل تحقيق المثل العليا التي قامت من أجلها الثورة". وفي (المعجم الفلسفي(لجميل صليبا: "الثورة تغيير جوهري في أوضاع المجتمع لا تتبع فيه طرق دستورية...الثورة مقابلة للتطور: فهي سريعة وهو بطيء، وهي تحوُّل مفاجئ وهو تبدُّل تدريجي") ج1/ص 381).

بالعودة إلى التراث العربي الاسلامي سنجد انتشار مصطلحات عديدة قد تلامس دلالة مصطلح الثورة، دون أن يعني هذا أن مفهوم الثورة قد تبلور حينها بدلالته الحديثة التي قاربناها أعلاه، وإنما وبالمقارنة بتلك الدلالة يمكن عدها "غير نضيجة" وفق التعبير الشهير للشهرستاني صاحب "الملل والنحل". في المعاجم سنجد معاني عدة لكلمة ثورة ومرادفاتها: الهياج الغضب التغيير الوثوب الغضب الانتشار. جاء في "لسان العرب": "ثار الشيء ثَوْراً وثؤوراً وثوراناً وتثوَّر: هاج، والثائر: الغضبان، ويقال للغضبان أهيج ما يكون: قد ثار ثائرة وفار فائرة، إذا غضب وهاج غضبه. وثار إليه: وثب. ويقال: انتظر حتى تسكن الثورة وهي الهيج، وثار الدخان والغبار وغيرهما: ظهر وسطع"(ابن منظور ج4/ص 109). و في الحديث " أثيروا القرآن"، وعن عائشة: "وثار الحيان: الأوس والخزرج"، وقول الرسول: "تهيج فتنة كالصياصي". أما في القرآن "فأثرن به نقعاً"، و"الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً". وقد حفلت كتب التراث بألفاظ دالة على الثورة: منها الخروج والفتنة والملحمة... وغيرها، والنهضة والمناهضة اللذين استخدما في عصر النهضة.

قبيل البعثة المحمدية، كانت ظاهرة الصعاليك تعبر عن حالة من الرفض والتمرد الاجتماعيين، وكانت ظاهرة الأحناف، حركة رفض في المستوى الروحي القيمي لأخلاق مجتمع ما قبل الإسلام. وربما كانت الثورة على الخليفة الثالث عثمان بن عفان أول الثورات في العهد الإسلامي، حفل بعدها التاريخ الإسلامي بعديد من الثورات وحركات الرفض والتمرد التي تنوعت أشكال التعبير عنها فكريا وسياسيا. فحركة الخوارج والمعتزلة والقرامطة وثورة الزنج وغيرها هي ثورات اختلفت أسبابها ومطالبها وأهدافها وتنوعت وسائلها وأيديولوجياتها. ويمكن القول إن قيمة "العدل" بمعناه الواسع كانت هي القيمة الأبرز لمختلف هذه الثورات، كما كانت حواملها الاجتماعية على العموم الغالب من المعدمين والفقراء والعبيد والموالي والأقليات العرقية، وما عرف حينها بالشعوبية التي جاءت كرد فعل على غلبة العنصر العربي على مقاليد السياسة، كما ظهرت ثورات كرد فعل على هذه الحركات وعلى هيمنة العنصر الأجنبي على الخلافة والخلفاء.

ومع أن الشيعة الإثني عشرية حافظت غالبا على موقفها المناهض للثورة، إلا أن باقي الفرق الشيعية اصطبغت بطابع راديكالي لاسيما الإسماعيلية وتشعباتها (القرامطة، الحشاشين..). وبينما يشترط الشيعة في جواز الثورة على الحاكم الجائر وجود الإمام المعصوم أو من يقوم مقامه، فقد "أجمعت المعتزلة – إلاّ الأصم – على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع الإمكان والقدرة باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك" (الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص67)، وبهذا ينتهي المعتزلة إلى القول: إنّ الثورة على الحاكم المنحرف لا يشترك في جوازها وجود الإمام، ويستشهدون على ذلك بالآية: "وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي" فإنه تعالى قد عم المكلفين بقوله: "فأصلحوا"، وبقوله: "فقاتلوا". وعلى نحو ذلك أمر الله بقتال المشركين أمراً عاماً لسائر المكلفين، فلا وجه لقصره على الإمام دون غيره. أما عند أهل السنة فقد اختلف الفقهاء في مسألة الخروج على الحاكم، وذهب أكثرهم إلى عدم جواز هذا الخروج، وكان ذلك مبنيّاً على سد الذرائع خشية وقوع فتنة أشد، وعلى الاختلاف في تقدير المصلحة والمفسدة في ما يسمى "فقه الموازنات"، فالأشاعرة وأهل الحديث، حصروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في وسيلتي القلب واللسان، وجعلوا من التغيير باليد أمرا متروكا للحاكم فقط.

في مقالات الاسلاميين (ج2/ص –451 ص 452)، يخبرنا الاشعري أن الحنابلة قد حرّموا الخروج بالسيف على أئمة الجور، ولهم في سعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد وعبد الله بن عمر وغيرهم أسوة حسنة حين اعتزلوا الصراعات السياسية في صدر الإسلام ورفضوا تجريد السيف. ويُروى عن أحمد بن حنبل قوله : "ومن غلب بالسيف حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماماً عليه" (الفراء، الأحكام السلطانية، ص4). كما يرى ابن حنبل، أنه إذا تنازع أكثر من مستبد على الأمر(السلطة) وانقسم الناس فإن صلاة الجمعة تكون من نصيب من غلب. أما تلميذه ابن تيمية، فيتابع الموقف الرافض للثورة المسلحة أو الخروج على الإمام الظالم، ويعلل ذلك بأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلم دون قتال أو فتنة.(منهاج السنة ج2/ ص 87)

والغزالي الأشعري، يرى جواز خلع الحاكم المستبد الذي لا يستكمل شروط الإمامة، فقط إن أمكن ذلك دون قتال، أما إذا لم يكن ذلك ممكناً دون قتال فيجب طاعته (الاقتصاد في الاعتقاد، ص 137)

هكذا كان فكر هؤلاء فكراً تبريرياً قد شرع عملياً للاستبداد، و ساعد على تكريس السلطان بالغلبة والسيف، بينما أنكر ذلك على الجماهير، ولا يخلو الأمر هنا من عملية تواطؤ غير معلن بين رجال الدين هؤلاء وبين السلطة السياسة، ناهيك عن التقاء المصالح في تقاسم السلطة. وبالرغم ما ذكر عن مواقف بعض الأفراد المعارضة للسلطة السياسية من المنتمين لهذا الفريق، فإن ذلك يتطلب وقفة لتحري حقيقة موقفهم، فأحمد بن حنبل على سبيل المثال، الذي قاوم مقولة "خلق القرآن" التي حاول المأمون فرضها لتكون مقدمة أساسية لجعل فكر الاعتزال (المعتزلة) عقيدة رسمية للدولة، فإن موقفه هذا لا يعدو أن يكون، أولاً موقفا فردياً، وثانياً، هو موقف التصدي لأيديولوجيا وفكر مخالفين، وليس موقفا ضد السلطة في ذاتها. أي أنه خروج على فكرة أرادت الدولة فرضها وليس خروجاً على السلطان الجائر أو المتغلب بالسيف والذي لم تتوافر له شروط الإمامة.

مفهوم الثورة والتشريع لها، سيتغير مع ظهور الحركات الإسلاموية المعاصرة وحركات السلفية الجهادية، ومنذ بداية التنظير الفكري لهذه الحركات سيحتل مفهوم الجهاد حجر الأساس في نظرية الخروج عند هؤلاء. أما عند الفكر الشيعي فينبغي دراسة تحولات المفهوم مع قيام الثورة الإسلامية في إيران.

ملابسات هزيمة الجيش العراقي أمام «داعش» وحلفائها

■ موسى القلاب *

لا تبدو هزيمة الجيش العراقي الأخيرة وانسحابه العشوائي من المحافظات السنية الرئيسية الكبرى الأنبار ونينوى وصلاح الدين أمراً عادياً، في ظل توقعات سابقة كانت تدور بمجملها حول مسألة في غاية الأهمية، ألا وهي: متى يسيطر الجيش العراقي على كامل منطقة الأنبار ويدخل الفلوجة؟

لكن ما جرى في 9 يونيو الحالي، أذهل المراقبين الإقليميين والدوليين، من حيث أن هذا الجيش الذي بلغ تعداده مئات الآلاف، وتسانده قوى أمنية مسلحة تقدر بعشرات الآلاف، وتم تدريبه خلال فترة الاحتلال الأمريكي من قبل حلف الناتو، فرّ هارباً الى بغداد، تاركاً أسلحته الثقيلة والمتوسطة والخفيفة، ومعداته المتنوعة غنيمةً شبه مجانيةً للعناصر المقاتلة في تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروفة باسم "داعش" وحلفائه من عرب سنة العراق الثائرين على نظام الحكومة المركزية في بغداد بقيادة نوري المالكي.

ما جرى في الموصل وتكريت وبيجي وتلعفر والقائم يطرح أسئلة عميقةً وملابسات غامضة لا يمكن الإجابة عليها إلا من خلال قراءة الفرضيتين التاليتين وبدقة:

1 . صدور أوامر بالانسحاب عن القيادة السياسية العليا، لا سيما وأن رئيس الوزراء هو نفسه القائد العام للقوات المسلحة. هذا الاحتمال لا يمكن تفسيره سوى أن المالكي وشركائه الداخليين الشيعة، وحلفائه الخارجيين الإيرانيين، قرروا عن تخطيط مسبق ترك المحافظات السنية الثائرة لمصيرها المحتوم للغرق في الفوضى، بما فيها من التنظيمات الجهادية وعشائر الصحوات التي انقلبت على المالكي بسبب غدره بها، وبقايا الجيش العراقي السابق الذين ثاروا لكرامتهم المهدورة منذ عام 2003 . كما يعني ذلك وصول الشيعة في العراق الى قناعة تامة بأنهم لن يستطيعوا إخضاع السنة بالحديد والنار، مثلما أن الأكراد على وشك الانفصال والاستقلال عن أي نموذج عراقي موحد، أو نموذج مفكك غير قابل للسيطرة وإدارة الشراكة الحقيقية التي تضمن حقوق جميع مكونات شعب العراق. لم يكن المالكي يريد من الكرد سوى نفط كركوك ليأخذ حصته ويوزعها على قائمة زعماء الطوائف الشيعية المتنفذة (نقداً لا نفطاً)، بخلاف ما كان يحصل بعد الاحتلال عندما تم توزيع الثروة النفطية كحصص على أولئك الزعماء (نفطاً لا نقداً) ثم بيعه من قبل السماسرة إلى تجار شركات السوق السوداء النفطية. عندما رفض الأكراد مؤخراً وقف تصدير النفط عبر تركيا أو إعطاء المالكي وشركائه حصتهم، أعلنت حكومة بغداد نكايةً أن:" النفط الكردي يباع إلى اسرائيل"!

على البعد الدولي تحاول القيادة السياسية المركزية في بغداد إقناع المجتمع الدولي بما في ذلك الولايات المتحدة بأن الإرهابيين يحاصرون بغداد، وأنهم قد يستولون على منابع ومصافي النفط من بيجي شمالاً حتى البصرة جنوباً، وأن المالكي يستحق الثناء والتقدير والدعم والمؤازرة الأمريكية لأنه يحارب الارهاب، لكن الموقف الامريكي وزيارة جون كيري جاءت مخيبةً للآمال، ما يوحي بأن السحر انقلب على الساحر.

2 . حدوث انهيار عسكري وأمني حقيقي في صفوف الجيش والقوات الأمنية داخل محافظة نينوى وعلى وجه التحديد في مدينة الموصل، وتبعتها محافظة صلاح الدين وما جرى في مدينة تكريت، وانسحاب قوات المالكي من ما تبقى من الأنبار والمعابر البرية الحدودية مع سوريا والاردن. هذا الانهيار السريع لم يحدث بسبب سوء التسليح أو الإمداد اللوجستي في الميدان، فقد صرفت المليارات من الدولارات على تسليح وتدريب وإعداد وإمداد هذا الجيش.

لكن يمكن ان يتم تشخيص اسباب الهزيمة والانهيار من عدة زوايا، أهمها أن الجيش العراقي الجديد(بعد حل الجيش السابق) من قبل الحاكم الأمريكي "بريمر" يفتقر إلى أية عقيدة قتالية محددة وواضحة المعالم. كما أن القوى البشرية لهذا الجيش والقوى الأمنية والمؤلفة أصلاً من ميلشيات طائفية تابعة لأمراء حرب كانوا يعملون ضد النظام العراقي السابق من الخارج ومن إيران على وجه التحديد، لم تؤهل ولم تدَّرب هؤلاء على الولاء للوطن وللشعب العراقي ككل من خلال قيادة عسكرية وأمنية موحدة، وعليه فقدت معنوياتها مباشرةً وهربت عندما اصطدمت بأول هجوم مسلح.

من هذا المنطلق، لم يكن يعنى لهذه المكونات البشرية غير النظامية سوى قبض الرواتب والامتيازات والأعطيات، تحت غطاء كثيف من الفساد المالي والإداري للقيادات الرسمية وغير الرسمية المتوارية والمترفعة عن أية رقابة مالية أو محاسبية أو إجراءات تدقيق شفافة. هنا يبدو واضحاً أن قوات هذا الجيش والعناصر الامنية الرديفة ليست معنية بالدفاع عن حدود دولة العراق الموحد، ولا عن معابره البرية الحدودية ومواقعه الحيوية. كما أنها ليست مؤهلةً لقتال القوى المسلحة غير النظامية كتنظيم "داعش"، في ما يعرف تكتيكياً بحرب الصحراء، وحرب المناطق السكنية المأهولة، وحراسة الحدود، رغم وجود مستشاري فيلق القدس التابع لحرس الثورة الايراني "الباسدران" وعلى رأسهم اللواء قاسم سليماني، المشرف العام على العمليات القتالية المساندة للنظام العراقي وللنظام السوري ولحزب الله في لبنان، وصولاً الى قبيلة الحوثيين التي وسعت نطاق عملياتها القتالية من صعدة إلى عمران قرب العاصمة اليمنية صنعاء.

ثمة نقطة ضعف أخرى في بنية الجيش العراقي المنهزم، ألا وهي افتقارها إلى عوامل القيادة والسيطرة والقابلية التبادلية من حيث الإسناد الناري واللوجستي والإداري المتبادل بين وحداتها وتشكيلاتها.

تحاول القيادة العسكرية في بغداد التضليل بأن هنالك قتال ما زال يدور بين القوات العراقية والإرهابيين في تل عفر، لكن واقع الحال هناك يدل على أن المقاومين في أحياء تلعفر ومطارها هم من أبناء عشائر التركمان أنفسهم، بسبب خوفهم من انتقام "داعش" لأنهم من أبناء الطائفة الشيعية رغم أن تلك العشائر تنتمي أصلاً لتركيا وسوريا أكثر من انتمائها إلى حكومة بغداد المركزية.

يتضح من خلال تسلسل الأحداث الجارية في العراق أنها ما زالت في بدايتها، وأن القادم أعظم وأخطر!

*عميد متقاعد/باحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي

كيري يلتقي بقادة المنطقة والسعودية تشدد على حماية أمنها

التقى وزير الخارجية الأمريكي بالملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز في السعودية يوم الجمعة الماضي، وأتت الزيارة ضمن سلسلة زيارات يجريها كيري للتنسيق حول تطورات الأوضاع في العراق، وارتباطها بالملف السوري، وكان كيري التقى يوم الخميس الماضي مع وزراء خارجية السعودية والأردن والإمارات لإطلاعهم على الخطط المتصلة بشن ضربات جوية ضد تنظيم الدولة الإسلامية فور تشكيل الحكومة الجديدة في العراق.

ويزور كيري الشرق الأوسط لحث زعماء المنطقة على التصدي للتهديد الذي يمثله الإسلاميون المتشددون في الصراع، وهي مهمة اكتسبت مزيداً من الأهمية بسبب الوضع في العراق حيث سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على عدة مدن وبلدات.

وفي سياق متصل ترأس الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز يوم الخميس الماضي اجتماعاً لمجلس الأمن الوطني دُرست فيه مجريات الأحداث في العراق وتداعياتها.

وأصدر الديوان الملكي بيانا أشار فيه إلى أن المملكة تأخذ بعين الاعتبار ما قد تلجأ إليه ما وصفها بـ«المنظمات الإرهابية» أو غيرها من أعمال قد تخل بأمن الوطن.

وأضاف البيان أن الملك عبد الله «أمر باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية مكتسبات الوطن وأراضيه، وأمن واستقرار الشعب السعودي».

واتهمت السعودية رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بإشعال الأزمة عبر ممارسته سياسة التهميش والإقصاء في البلاد.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما طلبت من الكونجرس بالتزامن مع زيارة كيري الموافقة على تخصيص 500 مليون دولار لتدريب جماعات المعارضة السورية المعتدلة، وتزويدها بالعتاد في أكبر خطوة حتى الآن من جانب واشنطن لمساندة مقاتلي المعارضة.

وكان كيري التقى في مطار جدة بأحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني السوري، وقال كيري «الرئيس الجربا يمثل عشيرة يمتد وجودها إلى العراق. هو يعرف أناساً هناك وستكون وجهة نظره ووجهة نظر المعارضة السورية مهمة جدا للمضي قدماً».

هذا ويشار إلى أن المسلحين في العراق سيطروا الأسبوع الماضي على معبر حدودي بين العراق والأردن، وهو ما أثار خشية من امتداد النزاع إلى دول أخرى.

السيستاني يدعو لاختيار رئيس وزراء للعراق بحلول يوم الثلاثاء

بغداد (رويترز) – دعا المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله علي السيستاني يوم الجمعة الماضي زعماء البلاد إلى اختيار رئيس للوزراء خلال الأيام الأربعة القادمة فيما يمثل تدخلا سياسيا كبيراً، قد يعجل بنهاية حكم نوري المالكي الممتد منذ ثماني سنوات.

وقال السيستاني إنه يتعين على الكتل السياسية الاتفاق على رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ورئيس البلاد قبل يوم الثلاثاء حين ينعقد البرلمان الذي انتخب مؤخرا.

ويصعب تدخل السيستاني على المالكي الاستمرار كرئيس لحكومة تسيير أعمال كما هو الحال منذ إجراء انتخابات البرلمان في أبريل/ نيسان الماضي. ويعني هذا أنه إما أن يشكل تحالفاً لتأكيد استمراره في الحكم لولاية ثالثة أو التنحي.

وجاءت رسالة السيستاني بعد فشل اجتماع للفصائل الشيعية، بما في ذلك ائتلاف دولة القانون الذي يقوده المالكي، في التوافق على مرشح لرئاسة الوزراء.

وتحث الولايات المتحدة ودول أخرى على تشكيل حكومة جديدة تضم كل الأطياف في أسرع وقت ممكن، للتصدي لحملة تقودها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام التي تستلهم نهج القاعدة.

واتهم المالكي خصومه السياسيين بمحاولة منع انعقاد البرلمان في الموعد المحدد لذلك وإثارة أعمال العنف لتعطيل العملية السياسية.

وقال في اجتماع مع القادة بثه التلفزيون إن خصومه سعوا لتأجيل الانتخابات، والآن يسعون لتأجيل اول جلسة لمجلس النواب، مشيراً الى أنهم اذا لم يستطيعوا الضغط لتأجيلها فإنهم سيعملون على التحريض على الحوادث الأمنية في بغداد.

وسيطر المتشددون المسلحون في الأسبوعين الماضيين على معظم المناطق التي تسكنها أغلبية سنية في شمال وغرب العراق دون مقاومة تذكر، وواصلوا تقدمهم، وأصبحوا على بعد ساعة بالسيارة من العاصمة بغداد.

واستجاب آلاف المتطوعين الشيعة لدعوة سابقة وجهها السيستاني لجميع العراقيين للاحتشاد وراء الجيش لهزيمة المتشددين المسلحين.

وبموجب نظام الحكم الذي أقيم بعد الإطاحة بصدام حسين كان رئيس الوزراء العراقي من الشيعة ورئيس الدولة وهو منصب شرفي كردي بينما يتولى سني رئاسة البرلمان. وتستغرق المفاوضات بشأن هذه المناصب عادة وقتا طويلاً، فبعد الانتخابات السابقة عام 2010 استغرق المالكي نحو عشرة اشهر لتشكيل تحالف حتى يبقى في منصبه.

وسيتطلب توزيع المناصب الثلاثة خلال أربعة ايام قبل انعقاد البرلمان كما يطلب السيستاني أن يلتزم زعماء من الجماعات الطائفية والعرقية الرئيسية الثلاث بالعملية السياسية والمسارعة إلى حل معظم مشاكلهم الملحة وعلى رأسها مصير المالكي.

وقال ممثل للسيستاني في خطبة الجمعة إن المطلوب هو أن تتفق الكتل السياسية على «الرؤساء الثلاثة» خلال الأيام المتبقية قبل انعقاد البرلمان يوم الثلاثاء وفقا للمهلة التي حددها الدستور.

ويتهم السنة المالكي باستبعادهم من السلطة واضطهادهم الأمر الذي يدفع الجماعات العشائرية المسلحة لدعم الحملة التي تقودها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام. وقال رئيس إقليم كردستان العراق إن على المالكي أن يرحل.

واستبعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما إرسال قوات برية للعراق، لكنه أرسل ما يصل إلى 300 مستشار معظمهم من القوات الخاصة لمساعدة الحكومة العراقية على محاربة المتشددين.

العولمة وتحدياتها وفرصها

د. عبد الله تركماني (*)

يشهد عالم اليوم تغيرّات عاصفة، تبدو متناقضة في بعض مضامينها، ومعقدة في مساراتها واتجاهات حركتها، ومتباينة في نتائجها وتأثيراتها. وهي تترك بصماتها على الحياة بكل جوانبها، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وعلى المفاهيم والاتجاهات الفكرية، وعلى العلاقات الدولية عامة. إنّ عمق هذه التغيرّات يتطلب جهداً مثابراً لمعرفة التطورات الجارية، وتحليل الروابط والعلاقات الرئيسية القائمة فيما بينها، والإمساك بالاتجاه الرئيسي، الجوهري، الذي تدفع إليه، والتعرف على النتائج المحتملة التي يمكن أن تسفر عنها.

إنّ العالم المعاصر وتقدم الرأسمالية قد أثبتا أنهما أكثر تعقيداً من أي مخطط عقلي، لذلك لا بد من التعاطي – بعمق – مع مجموعة من المشاكل العالمية: التقدم التكنولوجي، التعليم والثقافة ومجتمع المعرفة، النمو السكاني، الموارد الاقتصادية والبشرية، الطاقة، إنتاج الغذاء، البيئة، السلام العالمي ونزع السلاح، النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، العمل والعمالة واقتصاد المعرفة، التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان ...إلخ.

إنّ القراءات المرتبطة بظاهرة العولمة تختلف باختلاف مواقع المفكرين ومناهجهم التحليلية وخلفياتهم الأيديولوجية، لكنها تجمع على أنّ العولمة هي نسق فكري وأسلوب عمل يتسم بشمولية لا تقبل التجزئة بين ما هو اقتصادي (الاقتصاديات العالمية المفتوحة) وسياسي (الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتمهيد للتقليص من سيادة الدولة الوطنية) وثقافي (توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وأنماط الاستهلاك، وتوحيد طريقة النظر إلى الذات والآخر...).

العولمة، بهذا المعنى، تشير إلى «وعي وإحساس الأفراد في كل مكان بأنّ العالم ينكمش، ويتقلص، ويقترب من بعضه بعضاً. إدراك العالم لمثل هذه الحركة يعني أنّ العولمة قد أصبحت حقيقة حياتية معاشة في الواقع وفي الوعي».

إنّ العولمة هي نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الجاري منذ عقود، أي أنها ظاهرة موضوعية كونية شاملة لا يمكن ردها وإبطالها برغبة ذاتية، إنما المطلوب هو إجراء التكيّف اللازم لعمل آلياتها بما يكفل دفع عملية التقدم الإنساني إلى الأمام وتقليص الأخطار الناجمة عنها، ولا سيما إزاء التفاوت في التقدم بين المناطق المتأخرة والمناطق المتقدمة في العالم، والبحث عن وسائل وإمكانات توسيع الفرص الطيبة التي تتيحها هذه الظاهرة لخير البشرية وازدهارها، بعيداً عن استغلال العالم المتقدم والشركات المتعددة الجنسيات لعالم الجنوب، والإضرار بمصالح شعوبه وثقافاتها ومكاسبها الوطنية.

ولا شك أنّ عمق التحولات التي أحدثتها هذه الظاهرة في العالم كله جعلت مستقبل البشرية محفوف بالمخاطر، وأبرزت مجموعة تحديات جديدة، في حين أنها قلصت أدوات المجابهة، وأصبح الصراع شديداً، والرهان قوياً. وفي الوقت نفسه، حملت في طياتها فرصاً جديدة للعديد من مجتمعات الجنوب، فيما إذا أحسنت التعامل مع مواردها الاقتصادية والبشرية، ووسعت قاعدة مشاركة نخبها السياسية والثقافية في بلورة اختياراتها الاستراتيجية للتموقع في المجالات المستقبلية.

مع العلم أنّ العولمة المعاصرة تنتج الأسس العامة لآليات كبح جماحها. فثورة المعلومات ووسائل الاتصال – مثلاً – سوف تلعب الدور ذاته الذي لعبته الديموقراطية النسبية في بدايات الرأسمالية والثورة الصناعية، من حيث خلق الآليات التي من خلالها يمكن تعديل اتجاهات العولمة ونتائجها. ففي العولمة المعاصرة ليس الهدف الأول من الثورة المعلوماتية هو نشر الوعي الجماهيري، ولكن هذا هو ما يجري كنتيجة ليس من الضروري أن يكون مخططاً لها، ومن هنا يبدأ التأثير في العولمة على نطاق واسع، ومن كافة المجتمعات المقصاة، والفئات الاجتماعية المهمشة.

وهكذا، فإنّ العالم يتجه نحو التكتل على أسس جديدة:

1 – تكتل رأسمال المال، دولاً وشركات، فيما يعرف هذه الأيام بأهمية رأس المال، حيث يتفق أصحاب رؤوس الأموال، في منظمة التجارة العالمية والشركات المتعددة الجنسية والمنتديات الاقتصادية الأخرى، على التخلص من كل ما يعوّق تحقيقهم المزيد من الأرباح من جهة، ومن الأعباء التي كانت تترتب عليها للعمال والطبقة الوسطى من جهة ثانية.

2 – وتكتل الدول والحركات والمنظمات على مستوى العالم أجمع، التي تناضل ضد هذا النموذج من عولمة رأس المال، وتسعى إلى عولمة إنسانية نقيضه للعولمة المتوحشة التي تسحق بلا رحمة الإنسان مهما كان جنسه أو دينه أو لونه.

(*) – باحث استشاري في « مركز الشرق للبحوث » – دبي